

## أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي the Securitization of Immigration at the EU Policies: Study on the impact of immigration on European security



الدكتور/ علي بلعربي<sup>2,1</sup>

<sup>1</sup> جامعة مستغانم، (الجزائر)

<sup>2</sup> المؤلف المراسل: ali.belarbi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2019/09/28

تاريخ القبول للنشر: 2019/07/14

تاريخ الاستلام: 2019/01/20



### ملخص:

تناولت هذه الدراسة علاقة الهجرة بالأمن في سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تبيان كيف تطورت الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا منذ ثمانينيات القرن العشرين، وإلى غاية السنوات القليلة الماضية حيث عملت النخب السياسية والبيروقراطية في الاتحاد الأوروبي طوال هذه الفترة على تسييس قضية الهجرة ومن ثم أمنيتها عن طريق خطاب يعتبر الهجرة كواحدة من أخطر التهديدات الأمنية التي تشكل تحدياً حقيقياً للحكومات والمجتمعات الأوروبية على حد سواء، وأصبح يُنظر للهجرة كسبب لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوروبا، وأضحت مسؤولة عن الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، كالمساس بالهوية والرفاه الاقتصادي للشعوب الأوروبية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي بالاعتماد على أفكار مدرسة كوبنهاغن كإطار تحليلي خاصة تلك المتعلقة بإعادة تعريف الأمن وتوسعه إلى أبعاد جديدة، مع التركيز على نظرية الأمننة عند "Ole Weaver".

الكلمات المفتاحية: مدرسة كوبنهاغن؛ الأمن؛ الأمننة؛ الهجرة؛ الاتحاد الأوروبي؛ التهديد؛ الأمن

الأوروبي.

### Abstract:

*This study examines the relationship of immigration to security in EU policies by showing how immigration has devolved into a security issue in Europe since the 1980s and until the last few years. During this period, political elites and bureaucrats in the EU have politicized the issue of immigration and secured it through a speech that considers migration as one of the most serious security threats that pose a real challenge to both governments and European communities. Immigration is seen as a cause of instability and insecurity in Europe and has become responsible for many Social and economic problems, such as threatening the identity and economic well-being of European communities.*

*The aim of this study is to illustrate the impact of immigration on European security drawing on Copenhagen School's ideas as an analytical framework especially those related to redefining security and extending it to new dimensions with focusing on the Ole Weaver theory of securization.*

**Key Words:** Copenhagen School; Security; Securitization; Immigration; European Union; Threat; European Security.

## مقدمة:

تعتبر الهجرة واحدة من أكثر الظواهر التي أثارت جدلاً كبيراً داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أصبحت من المواضيع المهمة التي تناولتها الدراسات الأمنية المعاصرة في أوروبا، ويعود الاهتمام بهذه الظاهرة إلى تأثيرها غير العادي على حياة الأمم والمجتمعات، سواءً من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية وحتى الأمنية.

فبعد نهاية الحرب الباردة على وجه التحديد، لم تُصبح الهجرة قضية إنسانية اجتماعية لأنها في الغالب تكون نتاجاً للأزمات الاقتصادية والصراعات الداخلية وانهيار الدول، والتغير المناخي التي تعتبر كلها عوامل أساسية للهجرة العالمية، بل أضحت قضية سياسية أمنية، ولم يعد ينظر للهجرة على أنها مجرد تدفق للأفراد داخل الحدود الأوروبية فحسب، بل أصبح يُنظر إليها كتهديدٍ لسيادة الدول وقيمتها، وهذا ما أدى إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للسيطرة عليها.

وبناءً على هذا الطرح، ستحاول هذه الدراسة تبيان تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي اعتماداً على الأطروحات النظرية لمدرسة كوبنهاغن، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي وصولاً إلى نظرية الأمن، وهذا ما سيعطي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تعالج الهجرة بصفة عامة سواء كانت شرعية أو غير شرعية انطلاقاً من مقارنة أمنية نقدية، وهذا ما لم تتناوله الدراسات العربية السابقة في هذا الموضوع، حيث كان تركيزها دائماً مُنصباً على مفهوم الهجرة غير الشرعية، وعلى أسبابها مع التطرق إلى أهم السياسات الأوروبية للسيطرة عليها.

- أما عن أهداف هذه الدراسة فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- التعريف بمدرسة كوبنهاغن وأهم إسهاماتها في الدراسات الأمنية كمقاربة نقدية.

- تبيان طبيعة العلاقة بين الأمن والهجرة.

- تقديم فهم أفضل للأثر الذي يمارسه المهاجرون على المجتمع والسياسة والاقتصاد، والأمن في

البلدان الأوروبية، خاصة أن مجتمعنا الجزائري بات هو الآخر يتأثر بتدفقات الهجرة من إفريقيا.

ولمعرفة طبيعة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية

الرئيسية التالية:

كيف أصبحت الهجرة تشكل تهديداً على أمن الدول الأوروبية وفقاً للأطروحات النظرية لمدرسة

كوبنهاغن؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ما هي أهم مراحل تطور مسار أمنته الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي؟  
- ما هي أهم التهديدات المحتملة للهجرة على الأمن الأوروبي؟  
- ما هي أهم السياسات الأمنية الأوروبية المنتهجة للسيطرة على الهجرة؟  
- ما مدى نجاح الدول الأوروبية في السيطرة على تدفقات الهجرة الخارجية؟  
للإجابة عن الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** توسع مفهوم الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن أدى إلى تحول الهجرة من ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية في أوروبا.

**الفرضية الثانية:** تزايد أعداد المهاجرين في الاتحاد الأوروبي أثر سلباً على أمن الدول الأوروبية.  
**الفرضية الثالثة:** أمنته الهجرة في الاتحاد الأوروبي أدت إلى تبني سياسات أوروبية عاجلة واستثنائية للسيطرة عليها.

أما عن المناهج المستخدمة في هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على تكاملية منهجية فرضتها طبيعة الموضوع، تمثلت أساساً في المنهج التاريخي وذلك من خلال تتبع تطور مسار أمنته الهجرة في الاتحاد الأوروبي منذ الثمانينيات من القرن العشرين إلى غاية سنة 2018، كما اعتمدت على منهج تحليل المضمون وذلك من خلال التعامل مع بعض اللوائح الرسمية الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما اعتمدت الدراسة أيضاً على منهج دراسة الحالة كونها تناولت موضوع أمنته الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي.

أما عن تقسيمات الدراسة، فقد جاءت في خمسة أجزاء أساسية، تناولنا في الجزء الأول مدرسة كوبنهاغن كمقاربة نظرية مهمة للكشف عن طبيعة العلاقة الموجودة بين الهجرة والأمن، أما الجزء الثاني فتطرقتنا فيه إلى تبيان تطور مسار أمنته الهجرة في الاتحاد الأوروبي مركزين في ذلك على حدثين مهمين تمثل الأول في أحداث 11 سبتمبر 2001، والثاني في ثورات الربيع العربي، أما الجزء الثالث بينا فيه أهم التهديدات التي تشكلها الهجرة على الأمن الأوروبي، وفي الجزء الرابع، تناولنا أهم السياسات الأوروبية في بعدها الأمني للسيطرة على الهجرة، وفي الجزء الخامس والأخير قمنا بتقييم السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة لمعرفة مدى فعاليتها.

## أولاً

### مدرسة كوبنهاغن: مفهوم الأمن ونظرية الأمنته

شهدت الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة تطوراً مهماً مسّ مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً أخرى غير الأبعاد العسكرية، التي لم تعد وحدها كافية للتعامل مع التهديدات الجديدة التي أعقبت هذه الفترة، كما مسّ التحول أيضاً مستويات التحليل لتشمل الأفراد والدول والنظام الدولي، ومن أهم المدارس التي ساهمت في مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده، نجد مدرسة كوبنهاغن التي سنتناول أهم إسهاماتها النظرية في الجزء الأول من الدراسة.

## 1- تطور مفهوم الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور الكثير من التهديدات الجديدة التي لم تشملها الدراسات الأمنية من قبل، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين: التهديدات العالمية، والتهديدات داخل الدول، أما العالمية فتمثلت في ظهور الفواعل عبر الوطنية (مثل المنظمات الإرهابية)، والاحتباس الحراري، وانتشار الأوبئة والفقر والتخلف...، وهذا ما يتطلب اهتماماً دولياً لمواجهتها. أما التهديدات داخل الدول، فتمثلت في الصراعات العرقية والحروب الأهلية، وهذا ما أدى إلى تحول طبيعة النزاعات والحروب، فبينما كانت هذه الأخيرة تدور بين الدول أصبحت تُدار داخلها. فظهور هذا النوع من التهديدات فرض على الدول تحديات جديدة، وأصبح من الواضح أنه لم تعد حاجة الدول تنحصر بشكل رئيسي في الدفاع عن أراضيها وتعظيم قدراتها العسكرية لصد الأعداء الخارجيين فقط كما كان سائداً من قبل، فالتهديدات الجديدة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن واستيعاب أبعاده الجديدة، فالأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني، أضحت من القضايا الأمنية البارزة التي يجب أن تشملها الدراسات الأمنية<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذا التحول الذي أدى إلى فشل المقاربات التقليدية وعلى رأسها النظرية الواقعية في التعامل مع هذه الظواهر الجديدة، برزت مدرسة كوبنهاغن كمقاربة نقدية محاولة استيعاب هذه التحولات، والتي ارتبط ظهورها بشكل مباشر بأبحاث "Barry Buzan" الذي ساهم بشكل كبير في تطور مفهوم الأمن الذي لم يعد مقتصرًا فقط على الأمن العسكري، بل شمل حسب تقسيمات "بوزان" خمس قطاعات أساسية: العسكرية والبيئية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية<sup>(2)</sup>، كما قدم "بوزان" تعريفاً شاملاً للأمن واعتبره على أنه "السعي إلى التحرر من التهديدات"<sup>(3)</sup>.

وبالإضافة إلى توسيع مفهوم الأمن، طور "بوزان" و"أولي وايفر Ole Weaver" مفهوم "الأمن المجتمعي" كثنائي أكبر مساهمة قدمتها مدرسة "كوبنهاغن"، حيث اعتبروا أن الدولة تعتبر كائناً مرجعياً بالنسبة للبيئة السياسية والعسكرية، والأمن الاقتصادي، في حين أن المجتمع هو الكائن المرجعي للأمن المجتمعي، هذا الرأي ينطوي على ازدواجية الأمن، أي أمن الدولة وأمن المجتمع، فإذا كان الأول يتمثل في الحفاظ على سيادة الدولة، فإن الثاني يستهدف الحفاظ على هوية المجتمع، هذه الازدواجية، جعلت من المجتمع كبعد لأمن الدولة وككائن مرجعي مستقل للأمن، لأن بقاء الدولة يختلف عن بقاء المجتمع، ففقدان الدولة لسيادتها لن يبقها كدولة وفقدان المجتمع لهويته لن يُبقيه كمجتمع<sup>(4)</sup>.

## 2- نظرية الأمننة: الأمن كفعل للخطاب:

ثالث أكبر مساهمة من مدرسة كوبنهاغن بعد توسيع مفهوم الأمن وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي هي الأمننة securitization التي تم تقديمها كمفهوم في عام 1995 من قبل "أولي وايفر"<sup>(5)</sup>، الذي بنى تعريفه للأمن على مفهوم "الأداء" Performatif، والذي نجد مرادفه في اللغة الانجليزية "to perform" حيث يشير هذا المصطلح إلى أن إنتاج الخطاب(قوله) يعني القيام بفعل معين، وعليه فالقول يقابله الفعل، فالأفعال تؤدي عبر الخطاب، وبناءً على ذلك، يرى "وايفر" بأن في مسار الأمننة، مصطلح الأمن

ليس مهماً كإشارة إلى شيء ملموس أو هو موجود بالفعل، ولكن إعلانه ( أي قوله) هو المُشكّل بالفعل، فالخطاب هو الذي يحوّل طبيعة المسائل من مصاف المسائل العادية إلى مصاف التحديات الأمنية التي تندرج ضمن السياسات العليا التي تستدعي تدخلات استعجالية، فأى مشكلة تصبح مشكلة أمنية لما تعتبرها النخب السياسية المسؤولة كذلك<sup>(6)</sup>. وعليه يُعرّف "أولي وايفر" الأمن على أنه: "فعل الخطاب يُحدّد فيه الفاعل-الذي عادة ما يكون النخب السياسية- تهديداً لكائن مرجعي ويعلنه تهديداً وجودياً، مما يُمكنه من استخدام وسائل غير عادية لإيقافه"<sup>(7)</sup>.

وللإشارة، فإن مفهوم الأمن في مدرسة كوبنهاغن يُبنى على معايير نسبية وذاتية ويعتمد على الأهداف السياسية لبعض الجهات الفاعلة<sup>(8)</sup>، فالأمن عبارة عن عملية بناء اجتماعي للتهديدات تؤدي عبر الخطاب، على عكس التيارات التقليدية التي ترى أن التهديدات موضوعية ومستقلة عن الخطاب، فمثلاً نجد أن الهجرة تعتبر تهديداً بالنسبة للدول الأوروبية بينما لا تُعتبر كذلك في دولة مثل كندا، وعليه النظرة إلى التهديدات تتغير من مجتمع إلى آخر، فهي عبارة عن بناء اجتماعي<sup>(9)</sup>.

### 3- شروط نجاح الأمانة:

لنجاح الأمانة لابد من توفر أمرين: الأول يتعلق بمستوى شرعية الفاعل الذي يؤدي فعل الخطاب، بالإضافة إلى احتواء هذه الأخير على شروط أمنية، والثاني يجب أن يكون موضوع الخطاب أو نص التحليل محط اهتمام الجمهور، كما يجب أن يكون هدفاً للأفعال السياسية، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون منتشرراً بشكل كبير داخل النظام السياسي<sup>(10)</sup>.

### 4- عناصر الأمانة

تتكون عملية الأمانة من ثلاثة عناصر أساسية: أمانة الفعل، الفاعل والجمهور:

#### 1-4 أمانة الفعل (securitizing act):

هو فعل الخطاب باستعمال مصطلحات الأمن فيما يتعلق ببعض الأحداث والمسائل والتطورات، بحيث يجب التأكيد على هذه القضية بشكل استباقي باعتبارها تهديداً أو خطراً، وبهذا يتم تحويلها إلى حالة من انعدام الأمن، فالأمانة هي وسيلة فعالة لحشد الدعم السياسي والوسائل المؤسسية لأن انعدام الأمن يعني الخوف، والخوف هو أداة قوية للعمل السياسي.

#### 2-4 الفاعل (securitizing actor):

هو الذي يحاول أمانة قضية ما، وعليه يجب أن يكون الفاعل في موقع السلطة ويحظى بالشرعية السياسية كي يتمكن من إقناع الجمهور بالتهديد، وبعبارة أخرى، تحتاج الجهات والمؤسسات التي تقوم بالأمانة إلى نوع من المصدقية في نظر الجمهور الذي يُعتبر المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمانة من العمل.

### 3-4- الجمهور (The audience):

وهو المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمنة من العمل، ومن الأهمية بمكان، أن يشترك الجمهور في التهديد الأمني الذي يشكله من أجل إنتاج تأثيرات سياسية فعلية، ولتحقيق هذا النجاح، يجب أن يكون لدى القائم بالأمننة القدرة على التعرف على مشاعر الجمهور<sup>(11)</sup>. وباختصار، تصبح القضايا قضايا أمن من خلال العرض والقبول على هذا النحو، أي إذا اعتبرت النخب مسألة ما على أنها مسألة أمنية وقبل الجمهور بها تصبح كذلك.

#### ثانياً

### تطور مسار أمننة الهجرة في الاتحاد الأوروبي

ساهمت الأفكار التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن، خاصة تلك المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن ونظرية الأمنة في دفع بعض الدول إلى استعمال هذه الأفكار من أجل بلورة الحياة الاجتماعية الخاصة بمواطنيها، خاصة في ما يتعلق بمفهوم "الأمن المجتمعي" الذي جاء به "أولي ويفر"، إذ يُعتبر هؤلاء المواطنين بمثابة الجمهور المتلقي لخطابات السلطة الرامية إلى أمننة قضية ما كالهجرة مثلاً، وهم من سيعطونها الشرعية اللازمة لاتخاذ التدابير ضد هذا التهديد.

وباعتبار الاتحاد الأوروبي مجموعة من الدول، فهي لم تُشكل الاستثناء عن هذه الممارسات المذكورة أعلاه، حيث عملت النخب السياسية الأوروبية على إدخال مفهوم الهجرة ضمن القضايا التي يجب أن تشملها الأمنة<sup>(12)</sup>، حيث ركزت هذه النخب على خطاب رئيسي مفاده أن الهجرة وبشكل متزايد تعتبر تهديداً للمجتمعات الأوروبية، وهي عاملٌ لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوروبا، وأضحت الهجرة في نظر هؤلاء مسؤولة عن الكثير من المشاكل السوسيو-اقتصادية. هذا النوع من الخطاب كان يُرجى منه فعل معين، خاصة أن العوامل السببية تساهم في إعادة تشكيل التحالفات الاجتماعية والسياسية، وهذا التغيير في الخطاب الأوروبي كان يهدف إلى تحقيق هذه الغاية من خلال دمج كل فئات الهوية الجماعية الأوروبية، مما يساعد على تعبئة الدعم للمجتمع السياسي المعني، ويمنح للدولة الشرعية اللازمة في وظيفتها لحماية المواطنين من التهديدات الخارجية، ويبرر استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات للتحكم في الهجرة، وعليه ووفقاً لهذا الخطاب تصبح الهجرة تهديداً وجودياً يُبرّر نوعاً من الإجراءات العامة<sup>(13)</sup>.

وللإشارة، مرّت عملية أمننة الهجرة في الاتحاد الأوروبي بثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي:

#### - المرحلة الأولى: 1992-2001

مع نهاية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت أوروبا أولى محاولات أمننة الهجرة، حيث أصبح يُنظرُ إلى الهجرة كواحدة من أكبر التهديدات التي تشكل تحدياً حقيقياً للدول، وهذا ما تسبب في اتخاذ تدابير صارمة من أجل السيطرة عليها<sup>(14)</sup>، ويمكن إرجاع أسباب أمننة الهجرة في هذه الفترة إلى حروب البلقان في التسعينيات من القرن العشرين، حيث أدّت هذه الحروب إلى تزايد عدد المهاجرين واللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة أولئك المتجهين نحو ألمانيا، هذا التزايد الملحوظ جلب الأنظار إلى

هذه المسألة، خاصة لدى وسائل الإعلام، ومنه تحولت الهجرة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي من قضية اجتماعية إنسانية إلى قضية سياسية جد حساسة<sup>(15)</sup>.

هذا النهج تم تعزيزه وبشكل واضح من قبل معاهدة الاتحاد الأوروبي "معاهدة ماستريخت" سنة 1992، فأثناء المفاوضات حول هذه المعاهدة، أصرّ المستشار الألماني السابق "هيلموث كول" على الحاجة إلى السيطرة على حركة الأشخاص بشكل أكثر فعالية، خاصة وأن ألمانيا كانت مضطرة لاستيعاب العديد من المهاجرين من أوروبا الشرقية، وهذا ما حصل بالفعل، حيث عالجت معاهدة "ماستريخت" هذه المخاوف من خلال إنشاء دعامة ثالثة بشأن التعاون في ميادين "العدل والشؤون الداخلية" (JHA)، بعد الدعامة الأولى التي تتكون من "الجماعة الأوروبية" (EC) والدعامة الثانية "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" (CFSP)، حيث تم إدراج المجالات ذات الاهتمام المشترك: سياسة اللجوء، والقواعد التي تحكم عبور الحدود الخارجية للاتحاد، وسياسة الهجرة فيما يتعلق بمواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد، ومكافحة الإدمان على المخدرات والاحتيايل، والتعاون القضائي في القضايا المدنية والجنائية وتعاون الشرطة في دعامة واحدة وهي دعامة العدل والشؤون الداخلية<sup>(16)</sup>.

بعد أمنته الهجرة في معاهدة "ماستريخت"، جاءت معاهدة "أمستردام" سنة 1997 لتصحيح الاختلالات التي مسّت الاتفاقية الأولى، والقضاء على الارتباك المؤسسي الناجم عن إنشاء السوق الحرة التي ترتبط مباشرة بشؤون اللجوء والهجرة حيث ركّزت مفاوضات أمستردام بشأن سياسات الهجرة على نقل الأحكام المتعلقة بالهجرة واللجوء إلى الدعامة الأولى مما يؤدي إلى زيادة دور المؤسسات المشتركة كالمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، وذلك من أجل تنسيق الأحكام الوطنية بشأن استقبال طالبي اللجوء وإجراءات معالجة هذه الطلبات، وتحديد المعايير الدنيا لتأهيل الأشخاص كلاجئين، وتوفير الحماية المؤقتة، بالإضافة إلى تنظيم السياسات المتعلقة بشأن الدخول، فضلاً عن إرساء دعائم تعاون أوثق لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وبالفعل تم وضع قضايا مراقبة الحدود الداخلية والخارجية، والسياسات المتعلقة بالتأشيرات واللجوء والهجرة والتعاون القضائي في سلة الشؤون المدنية وضمّنها في الدعامة الأولى أي تمّ نقل هذه الأحكام إلى الجماعة الأوروبية (EC)<sup>(17)</sup>.

ما يميز هذه المرحلة الممتدة ما بين سنة 1992 إلى غاية سبتمبر 2001، هو أن أمنته الخطاب في هذه الفترة حول الهجرة، كان متفرقا أو بالأحرى ثانويا، ولم يربط بين الهجرة والإرهاب من جهة، كما أنه لم يستدعي إلى استعمال وسائل غير عادية أو استثنائية من جهة أخرى<sup>(18)</sup>، وما يمكن استنتاجه، هو أن في هذه الفترة لم تحقق قضية أمنته الهجرة في أوروبا الإجماع المطلوب بين النخب السياسية، كما أن تلك الخطابات المتفرقة لم تستطع إقناع الجمهور الأوروبي بالموضوع لغياب مبدأ السببية، أي الربط بين الهجرة والمسائل الأمنية الأخرى، كل هذه الأسباب أخّرت أمنته الهجرة إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

### - المرحلة الثانية: أمننة الهجرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بدأت الهجرة ترمز إلى كل المخاطر التي قد تواجهها أي دولة على الإطلاق، وأضحت سبباً لكل عوامل اللااستقرار، كتآكل الهوية الوطنية، والتهديدات الإرهابية، والجريمة بكل أنواعها، كما تحولت الهجرة أيضاً إلى تحدي يهدد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من الناخبين الأوروبيين الذين يسعون إلى ضبط النظام العام والأمن الداخلي، كما تم تبني مثل هذه المخاوف وتعزيزها من قبل وسائل الإعلام مما يدخل الحكومات في صلب القضية ويجعلها مضطرة للرد<sup>(19)</sup>.

كل هذه المخاوف، عكست الاستجابة الدولية لأحداث 11 سبتمبر 2001، التي خلقت رابطاً قويا بين الهجرة ومكافحة الإرهاب، حيث أنشأت العديد من الدول بعد هذه الأحداث مؤسسات خاصة وانتهجت سياسات جديدة تهدف إلى السيطرة على تدفقات الهجرة، واستخدامها في نفس الوقت كطرق لمكافحة الإرهاب، حتى في أوروبا، -التي كانت تتمتع بحدودها المفتوحة-، استفادت العديد من المؤسسات والجهات من هذا الزخم للترويج لقوانين مثيرة للجدل حول الهجرة، حيث شهدت هذه العملية تطوراً ملحوظاً بعد هجمات مدريد سنة 2004، وهجمات لندن سنة 2005، لأن الهجرة في نظر أولئك، باتت تشكل تهديداً مباشراً للأراضي الأوروبية<sup>(20)</sup>.

من الواضح جداً، أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطت الفرصة لأصحاب الاتجاه الداعي إلى أمننة الهجرة لتعزيز هذه العلاقة بين الهجرة والأمن من خلال الربط الواضح بين المهاجرين وبين الإرهاب كتهديد عابر للحدود، خاصة أن معظم العمليات الإرهابية نفذها مهاجرون، سواء أولئك الذين يقيمون بطريقة شرعية وفي بعض الأحيان يحملون جنسية تلك الدولة، أو أولئك الذين يقيمون بطريقة غير شرعية، ولهذا الأسباب، أصبحت مكافحة الإرهاب تستخدم كذريعة لتبرير كل السياسات الاستثنائية التي سَطرت للسيطرة على الهجرة بصفة عامة.

### - المرحلة الثالثة: أمننة الهجرة بعد ثورات الربيع العربي:

في عام 2011، شهدت العديد من دول شمال إفريقيا حراكاً شعبياً كبيراً، حيث خرجت شعوب هذه الدول في مظاهرات كبيرة مطالبة بإحداث تغييرات ديمقراطية حقيقية، وهو ما سُمّي إعلامياً "بثورات الربيع العربي". هذه الأحداث، فتحت فترة انتقالية في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من النتائج المهمة لهذا الحدث، إلا أنّ العديد من وسائل الإعلام الأوروبية بدأت تولي اهتماماً أكبر لعدد المهاجرين الوافدين إلى الشواطئ الإيطالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر شهد شهر أوت من سنة 2011 وحده وصول حوالي 25000 مهاجراً تونسياً إلى السواحل الإيطالية، وهذا ما اعتبرته وسائل الإعلام وقطاع الرأي العام في أوروبا على أنه "غزو" بكل معاني الكلمة<sup>(21)</sup>.

فمع تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا بداية سنة 2011، اعتبرت الدول الأوروبية الانتفاضات الشعبية في كل من تونس وليبيا على وجه الخصوص، بمثابة الأزمة الحقيقية التي أثارَت الذعر داخل المجتمعات الأوروبية، وباتت الهجرة موضوعاً للخطاب العام في مختلف البلدان

الأوروبية، حيث صور هذا الخطاب الهجرة كتهديد مباشر للمجتمع الأوروبي وقيمه، وأثيرت من جديد مسألة مراقبة الحدود، كما تم تعليق العمل بمعاهدة شنغن التي تسمح بحرية تنقل الأشخاص داخل هذا الفضاء، من طرف فرنسا في 17 أبريل 2001، وتلتها دولة الدانمارك في 11 ماي 2001. ومع ازدياد المخاوف الأوروبية من الهجرة، بُرمجت هذه الأخيرة كثاني نقطة في جدول أعمال اجتماع المجلس الأوروبي في 23-24 جوان 2011 ببروكسل<sup>(22)</sup>.

وفي ظل هذا الوضع المعقد، ركزت استجابة الاتحاد الأوروبي الفورية لزيادة تدفقات المهاجرين الفارين من الاضطرابات في شمال أفريقيا في النصف الأول من عام 2011 بشكل كبير على السيطرة واحتواء المهاجرين (بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء) في جنوب المتوسط، بالإضافة إلى رصد مبالغ مالية كبيرة من المساعدات الإنسانية ودعم إعادة المواطنين الأجانب الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا في هذه الفترة، ويمكن تقسيم إجراءات الاتحاد الأوروبي لمواجهة مشكلتي الهجرة غير الشرعية واللجوء إلى أربعة أنواع من التدابير وهي<sup>(23)</sup>:

#### - تكثيف مراقبة الحدود:

كان رد الاتحاد الأوروبي الأبرز في هذه الفترة هو تكثيف سياسات مراقبة الحدود البرية والبحرية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحماية الحدود والسواحل "Frontex" في 20 فبراير 2011 للقيام بعملية مشتركة، الهدف منها مساعدة إيطاليا في السيطرة على السفن التي تحمل المهاجرين واللاجئين.

- الضغط على السلطات الجديدة في شمال أفريقيا خاصة في تونس وليبيا للتعاون للحد من الهجرة غير الشرعية:

بدأ الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيا بممارسة الضغط على الديمقراطيات الناشئة في شمال أفريقيا للتعاون وذلك لمنع الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار، سارعت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منفردة إلى وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع بعض السلطات الانتقالية، فعلى سبيل المثال، تحركت إيطاليا بسرعة لإبرام اتفاق عاجل مع تونس لإعادة المهاجرين التونسيين إلى أرض الوطن، حيث وقعت الاتفاقية في 5 أبريل 2011، والتي قدمت من خلالها إيطاليا 200 مليون يورو كمساعدات وائتمان مقابل تعاون تونس في منع المزيد من المغادرين وقبول المهاجرين العائدين، وهذا الإجراء أدى على الفور إلى انخفاض 75٪ من تدفق المهاجرين التونسيين. كما توصلت إيطاليا أيضا إلى عقد اتفاق مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 17 جوان 2011، قصد التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين، وبموجب هذا الاتفاق تم إعادة أكثر من 13000 مهاجر ليبي في الفترة الممتدة من يناير إلى جويلية 2011.

#### - تعليق حرية الحركة:

وذلك من خلال إدخال أحكام جديدة في تشريعات الاتحاد الأوروبي من أجل فرض المزيد من القيود على حرية التنقل تبررها الضغوط الخارجية للهجرة. في مراسلة عن الهجرة في مايو 2011، أشارت المفوضية الأوروبية إلى تقديم مقترحين منفصلين يهدفان إلى إدراج "آليات الطوارئ" ضمن قائمة

التشريعات لتسمح للاتحاد الأوروبي "بالاستجابة بشكل أفضل للتدفقات المستقبلية للمهاجرين"، يتعلق المقترح الأول بتعديل نظام التأشيرة الذي تم الإعداد له من قبل، بينما الاقتراح الثاني يتعلق بتعديل قانون حدود شنغن (SBC) الذي تأثر بشكل مباشر بثورات الربيع العربي.

#### - معالجة أزمة اللاجئين في شمال أفريقيا:

أثمرت الجهود المبذولة للتخفيف من حدة أزمة اللاجئين في شمال أفريقيا في ديسمبر 2011، بإطلاق المفوضية الأوروبية برنامج الحماية الإقليمية (RPP) في شمال أفريقيا والمصمم لغرض بناء القدرات لمساعدة اللاجئين في المنطقة (ولا سيما تونس ومصر وفي نهاية المطاف ليبيا). هذا البرنامج يتم دعمه من قبل الاتحاد الأوروبي ويعتمد على شراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي ستزود الاتحاد الأوروبي ببعض الوسائل اللازمة لإدارة أزمات اللاجئين خارج الحدود الأوروبية. يهدف نهج الشراكة الذي يقوم عليه هذا البرنامج إلى إعادة توطين اللاجئين على أراضي الاتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع بناء القدرات في بلدان المنشأ والعبور.

من خلال هذه السياسات التي كانت نتاجاً لخطاب أممي أوروبي صوّر المهاجرين القادمين من شمال إفريقيا هروباً من اللااستقرار الذي شهدته المنطقة نهاية سنة 2010 كتهديد أممي للمجتمعات الأوروبية، وعليه نستنتج أن ثورات الربيع العربي مثلها مثل أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت بمثابة المرحلة الفاصلة في تطور مسار السياسات الأوروبية الهادفة إلى أمنته الهجرة.

### ثالثاً

#### التحديات المحتملة للهجرة على الأمن القومي الأوروبي

في هذا الجزء من الدراسة، سيتم التطرق إلى تأثير الهجرة على الأمن الداخلي في الدول الأوروبية، ومن ثمّ تتبّع تداعياتها على الأمن الاقتصادي والمجتمعي في أوروبا، وقبل ذلك تجدر الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي.

#### 1- مفهوم الأمن القومي:

يرتبط مفهوم الأمن القومي للدولة ارتباطاً وثيقاً بتقييمها الداخلي والخارجي للتهديدات حيث لم يعد هذا المفهوم ينحصر في السلامة من التهديدات العسكرية، بل أضحت هناك عوامل أخرى تؤثر على مفهوم التهديد سواء كان واقعياً أو خيالياً في بلد ما، كالثقافة والاجتماعية والاقتصادية للدولة ما، وطبيعة النخب التي تحكم السياسة الوطنية، بالإضافة إلى الأيديولوجية. فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وضمن مفهوم التهديد الجديد، أصبح السكان "الأجانب" أو "المهاجرون" الذين يقطنون داخل البلد، أو أولئك القادمين من الخارج يشكلون عوامل خطر للأمن القومي<sup>(24)</sup>، وعليه، يمكن تعريف الأمن القومي الأوروبي على أنه التحرر من التهديدات التي تشكل خطراً على بقاء الدول والمجتمعات الأوروبية، وذلك عن طريق حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، مع الدفاع عن الهوية الثقافية والاستقرار الاجتماعي على اعتبارها عناصر أساسية للأمن القومي.

## 2- التقاطع بين الهجرة والأمن الداخلي في أوروبا:

المتتبع للسياسات الأوروبية نحو الهجرة يتبين له أن هناك نوعان من التحركات الأمنية البارزة في وثائق الاتحاد الأوروبي، يتمثل الأول في ربط الهجرة بالأنشطة الإجرامية كالإرهاب والتطرف أي ربطها بالأمن الداخلي. والنوع الثاني يربط الهجرة بأزمة أو حالة طوارئ في المستقبل، بحيث يتم إنشاء حالة طوارئ محتملة ناجمة عن "تدفقات هائلة من المهاجرين" ويتم تقديمها كتهديد. وهذا يحفز الاتحاد الأوروبي على تنفيذ تدابير الطوارئ السياسية وإدارة الأزمات<sup>(25)</sup>، وفي الفقرات التالية سيتم شرح هذين النوعين وذلك بربطهما بأهم التهديدات التي يمكن أن تشكلها الهجرة على الأمن الأوروبي.

فمع تزايد التهديدات الأمنية على الدول الأوروبية، تم تبني إستراتيجية الأمن الداخلي (ISS) من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي في فبراير 2010، التي حصرت أهم التهديدات المشتركة التي تواجه دول الاتحاد في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الجريمة السيبرانية، تعزيز إدارة الحدود الخارجية، والكوارث الطبيعية، كما تم تحديد المبادئ التوجيهية الإستراتيجية للرد عليها ووضع العناصر الأساسية لما يسمى "النموذج الأمني الأوروبي". عرّفت هذه الإستراتيجية الأمن الداخلي على النحو التالي: "يجب فهم الأمن الداخلي كمفهوم واسع وشامل يمتد على عدة قطاعات من أجل التصدي لهذه التهديدات الرئيسية وغيرها التي لها تأثير مباشر على حياة المواطنين وسلامتهم ورفاههم، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، وتلك التي يتسبب فيها الإنسان، مثل حرائق الغابات والزلازل والفيضانات والعواصف"<sup>(26)</sup>.

وكنتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أثرت مباشرة على الأمن الداخلي الأوروبي، أصبحت محاربة الإرهاب حجة عامة استخدمت في النقاش السياسي لتبرير ضوابط أكثر صرامة على الهجرة، بحيث لم تتركز المخاوف فقط على الإرهابيين المشتبه بهم الذين يحاولون دخول بلد ما، ولكنها شملت أيضا المهاجرين المتجنسين، فمنذ هذا التاريخ، تم التعامل مع الهجرة على أنها تهديد للأمن القومي، وأصبحت سياسات مراقبة الحدود الخارجية والقبول كأدوات رئيسية للسيطرة على الهجرة وحماية الأمن الأوروبي<sup>(27)</sup>.

فخلال السنوات الأخيرة، أصبح الأمن الداخلي، وخاصة الإرهاب، مصدر قلق رئيسي للمواطنين الأوروبيين، حيث أظهرت أحدث نتائج مقياس Eurobarometer في جوان 2018 أن الإرهاب لا يزال يمثل واحدة من أكبر الانشغالات بالنسبة للمواطنين الأوروبيين، بينما بقيت الهجرة الانشغال الرئيسي لديهم، وللإشارة، فإن موضوعي الإرهاب والهجرة، ومنذ سنة 2015، تم إدراجهما وبشكل مستمر في جدول أعمال الهيئات الأوروبية باعتبارهما من الانشغالات الرئيسية لمواطني الاتحاد الأوروبي<sup>(28)</sup>.

فبالإضافة إلى علاقة الهجرة بالإرهاب من خلال استخدام الإرهابيين لها بطريقة قانونية وغير قانونية كقناة لاختراق الحدود، نجد أن الهجرة الدولية قد تكون خطرا على الأمن الداخلي أيضا بارتباطها بالجرائم الأخرى، فعلى سبيل المثال، تشير إحصائيات الجهات الأمنية الأوروبية بأن مستويات الجريمة بين المهاجرين هي أعلى من تلك الموجودة بين تعداد السكان الأصليين، فالهجرة لها ارتباط بشبكات الجريمة

الدولية التي تتاجر في المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم<sup>(29)</sup>، وعلى هذا الأساس اعتبرت الهجرة واحدة من التهديدات المُخلّة بالأمن العام في أوروبا.

ومع تزايد ضغوط الهجمات الإرهابية على الدول الأوروبية خاصة منذ سنة 2015، بات مفهوم الهجرة يرتبط مباشرة بمفهوم الأمن الداخلي في الوثائق الرسمية الأوروبية، بإعلان روما المعتمد في 25 مارس 2017 بمناسبة الذكرى السنوية الستين لمعاهدة روما، يُعتبر أول وثيقة للمجلس الأوروبي استُخدمت فيها الهجرة والأمن الداخلي كجزء من أولوية مشتركة، حيث جاء في إعلان روما: "...اتحاد يشعر فيه جميع المواطنين بالأمان ويمكنهم التحرك فيه بحرية، حيث يتم تأمين حدودنا الخارجية، مع سياسة للهجرة تتسم بالكفاءة والمسؤولية والاستدامة، واحترام المعايير الدولية، أوروبا مصممة على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"<sup>(30)</sup>.

من خلال هذا الإعلان، يتضح أن واضعيه ربطوا مباشرة بين الهجرة والأمن الداخلي من جهة، ووضعوا الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة في نفس الخانة كتهديدات للأمن الأوروبي من جهة أخرى.

### 3- الهجرة وتأثيرها على الرفاهية الاقتصادية للشعوب الأوروبية:

هناك اتجاه آخر لجأ إلى اعتبار الهجرة كتهديد للمصلحة الوطنية لدولة ما من خلال تأثيرها على اقتصاد تلك الدولة، حيث يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأن للهجرة تأثيراً اقتصادياً كبيراً على كل من البلد المستقبل والبلد المرسل. في حين أن للهجرة مزايا ومساوئ اقتصادية، فإن توسيع نطاق تعريف الأمن ليشمل القطاع الاقتصادي قد جلب المزيد من الاهتمام بالتحديات الاقتصادية التي قد تسببها الهجرة، ونتيجة لذلك، وُصفت الهجرة بأنها قضية أمنية، وبات يُنظر للمهاجرين بالإضافة إلى اللاجئين على أنهم تهديداً للأمن الاقتصادي للدولة المستقبلية<sup>(31)</sup>.

ففي أعقاب فترات الركود الاقتصادي المتتالية وارتفاع معدلات البطالة منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، أصبح الكفاح من أجل توزيع الخدمات الاجتماعية مثل الإسكان والرعاية الصحية واستحقاقات البطالة والوظائف والخدمات الاجتماعية الأخرى أكثر تنافسية، فالندرة جعلت المهاجرين وطالبي اللجوء كمنافسين للمواطنين الأصليين في سوق العمل وفي توزيع الخدمات الاجتماعية. وقد نتج عن ذلك تأكيد متزايد من الشوفينية " Chauvinism " <sup>(32)</sup> على الرفاه الاجتماعي، أو امتياز المواطنين الأصليين في توزيع الخدمات الاجتماعية، بالنسبة للشوفينيين، لا يُعتبر المهاجرون وطالبا اللجوء منافسين فقط، بل هم متلقون غير شرعيين أو مطالبين بحقوق اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المزايا الاجتماعية يعتبر كقوة مشجعة للمهاجرين للقدوم إلى الاتحاد الأوروبي، عندئذ يمكن تبرير تقييد المساعدة الاجتماعية والحصول على حقوق اجتماعية أخرى للمهاجرين وطالبي اللجوء كأداة للحد من عدد طلبات اللجوء والهجرة<sup>(33)</sup>.

فكل الأدبيات التي تناولت موضوع تأثير الهجرة على اقتصاديات الدول المستقبلية سواء القديمة منها أو الحديثة، نجدتها ركزت على عنصرين أساسيين: الأول يتمثل في تأثير الهجرة على سوق العمل من خلال التأثير على الأمن الوظيفي للمواطنين الأصليين من جهة، والتأثير على الرواتب من جهة أخرى، فكثرة

العمالة تؤدي إلى انخفاض الرواتب، والثاني يتعلق بتأثير الهجرة على الجانب المالي للدولة المستقبلية من خلال دعم برامج الرعاية الاجتماعية، حيث تزيد الهجرة من الأعباء المالية خاصة إذا كانت العمالة غير مؤهلة. ولهذين السببين يرى الأوروبيون بأن للهجرة انعكاسات سلبية على رفاهيتهم الاقتصادية.

#### 4- الهجرة والأمن المجتمعي الأوروبي:

عرّف باري بوزان وأولي وايفر " وآخرون الأمن المجتمعي في كتابهم Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe الصادر سنة 1993، على أنه "يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية". يُشير هذا المفهوم فيما يتعلق بالهجرة الدولية إلى الطرق التي يرى فيها أفراد الدولة هويتهم الثقافية أو اللغوية أو الدينية أو القومية مهددة من طرف المهاجرين. ومن هذا المنظور، فإن القيم المجتمعية (الهوية) للبلد المتلقي هي الكائن المرجعي المهدد<sup>(34)</sup>.

إن الخطر المفترض للهجرة على الأمن المجتمعي للدولة ليس تهديداً موضوعياً وعالمياً، وإنما تهديداً ذاتياً يعتمد على الطرق التي تحدد بها الدولة المستقبلية نفسها، على سبيل المثال، قد ترى بعض الدول التعددية الثقافية غير مرغوب فيها، في حين تفخر دولٌ أخرى بتنوعها الثقافي. كما أوضح "هيزلر وليتون-هنري" في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن معظم الدول الأوروبية قد خضعت للتحويل من دول متجانسة إلى حد ما، والتي كان أعضاؤها مرتبطين عمومًا بشعور مشترك بالهوية الثقافية والعرقية، إلى دول غير متجانسة تتكون من عدة مجموعات وطنية، في هذه الحالات، قد يُنظر إلى الهجرة على أنها تهديد للأمن المجتمعي حيث أنها تتحدى الهوية القومية التقليدية للدولة والقيم الأساسية، وعلاوة على ذلك، فإن عدم قدرة المهاجرين على الاندماج يكون له تأثير سلبي على استقرار المجتمع والحكومة<sup>(35)</sup>.

وللإشارة، فإن هناك عامل آخر يحددُ رغبة الدول في قبول أو رفض المهاجرين ألا وهو التقارب العرقي، أي أنه من المرجح أن تكون الحكومة ومواطنيها متقبلين لأولئك الذين يتشاركون نفس اللغة أو الدين أو العرق، في حين أن المهاجرين الذين لا يشاركونهم نفس الهوية فهم بمثابة التهديد عندهم، لهذا نجد أن نظرة الأوروبيين الغربيين الآن إلى الأوروبيين الشرقيين كأوروبيين، وهو ما انعكس على قبولهم كمهاجرين، بينما النظرة تختلف بالنسبة إلى أولئك المهاجرين القادمين من إفريقيا وآسيا، فالتقارب الثقافي - أو غيابها - يلعب دوراً حاسماً في كيفية استجابة المجتمعات المختلفة داخل البلدان لتدفق سكاني خارجي<sup>(36)</sup>.

وبناءً على مفهوم التقارب العرقي، بات الكثير من الأوروبيين يعتبر المسلمين ليسوا "منهم"، وهم بالنسبة لهم تهديداً للأمن المجتمعي الأوروبي كونهم لا يحملون نفس القيم الاجتماعية التي يحملها الغرب، وبالتالي فهم يتسببون في ضرب الهوية الأوروبية وتقسيمها، بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي، فأمنته الهجرة في أوروبا، واعتبارها تهديداً للأمن المجتمعي دفع السلطات الفرنسية على سبيل المثال إلى تبني قانون جويلية 2010 الذي يحظر ارتداء النقاب (البرقع) في الأماكن العامة في فرنسا.

فوصف الهجرة كتهديد لبقاء المجتمع القومي المتجانس هو قائم أساساً على أسطورة سياسية ترى "بأن المجتمع القومي المتجانس أو الحضارة الغربية كان موجوداً في الماضي ويمكن إعادة تأسيسه اليوم من خلال استبعاد أولئك المهاجرين الذين تم تحديدهم كأجانب ثقافيين"<sup>(37)</sup>.

#### 5- تأثير الهجرة على ديموغرافية الدول الأوروبية:

من المهم في البداية، توضيح دور الهجرة فيما يتعلق بالتحديات الديموغرافية التي تواجه المجتمعات الأوروبية، وهو الأمر الذي ناقشته وثائق المفوضية الأوروبية سنة 2006، والتي اعتبرت شيخوخة السكان وانخفاض عدد السكان في سن العمل باعتبارها التحديات الرئيسية الناشئة عن التطور الديموغرافي المعاصر في دول الاتحاد الأوروبي. بدأت اللجنة من وجهة نظر اقتصادية في تقييم تأثير هذه الاتجاهات، حيث بات ينظر إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، والنسب المتفاقمة بين مجموعات السكان التي تدفع الضرائب وتلك التي تدعمها الضرائب، على أنها عواقب غير مرغوبة للتغيرات الديموغرافية، واعتبرت اللجنة الهجرة - التي ستجلب عمالة إضافية وتساعد على تغطية الطلب على العمالة في القطاعات التي تتطلب المزيد من المهارات وكذلك أقل - واحدة من أهم الحلول لمواجهة هذه المشاكل<sup>(38)</sup>.

فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية يظهر جلياً بأن للهجرة نحو أوروبا آثاراً إيجابية خاصة في ظل شيخوخة السكان في أوروبا، وانخفاض متوسط معدل الخصوبة<sup>(39)</sup> الذي بلغ حسب إحصائيات 2015 1.58 في 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وهو أقل بكثير من معدل 2.1 المطلوب للحفاظ على حجم السكان الثابت في البلدان المتقدمة<sup>(40)</sup>. فانخفاض معدل الخصوبة وزيادة حصة كبار السن باتا يؤثران بعمق وبشكل مباشر على اقتصاديات الدول الأوروبية وعلى مجتمعاتها، وفي ظل هذه الظروف تمثل الهجرة التي تجلب عادة الشباب فرصة لتقليل الآثار السلبية لتلك التغيرات الديموغرافية في أوروبا، وإبطاء نمو شيخوخة السكان ومصدراً لتعويض انخفاض النمو السكاني في البلدان الأوروبية. ففي التسعينات من القرن العشرين، كان المهاجرون يمثلون حوالي 35 ٪ من صافي النمو السكاني في ألمانيا والمملكة المتحدة وحوالي 40 ٪ من صافي النمو السكاني في السويد وإيرلندا، ففي بعض البلدان الأوروبية، حيث يتراجع عدد السكان الأصليين بالفعل كانت الهجرة هي العامل الوحيد في العقد الماضي لتعويض هذا الانخفاض جزئياً. كما يوفر المهاجرون الوظائف والخدمات التي يحتاجها شيخوخة السكان، ويكملون مهارات السكان الأصليين، كما أن تدفق المهاجرين سيؤدي إلى إبطاء النمو النسبي لنسبة الإعالة الاجتماعية، بحيث يساعد المهاجرون نظام التقاعد العام، وذلك من خلال تبني الدول الأوروبية لسياسات مهمة من خلال فرض رسوم إضافية لمساهمات المهاجرين في هذا النظام، وهذا ما من شأنه أن يجعل دعمهم للمواطنين الأكبر سناً أكثر شفافية، كما أن مساهمة المهاجرين الذين يدفعون نظام الضمان الاجتماعي ولكنهم لن يستفيدوا منه لفترة من الوقت، أكبر بكثير من تكلفتها. إن تشجيع تدفقات الهجرة الكبيرة لأغراض العمل، من خلال زيادة عدد تأشيرات العمل المؤقتة والدائمة من شأنه أن يساعد أوروبا على التعامل مع عواقب الشيخوخة<sup>(41)</sup>.

لكن في نهاية المطاف يبقى تأثير المهاجرين تأثيراً انتقاليًا، وهذا بناءً على دراسة أجرتها شعبة السكان بالأمم المتحدة سنة 2001، والتي تعتبر أشهر محاولة لتقييم قدرة الهجرة على توفير حل للسكان المتناقضين والشيخوخة. شملت هذه الدراسة ثماني دول هي (إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، فرنسا، ألمانيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) ومنطقتين (أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي آنذاك). كان الغرض من الدراسة تحديد نطاق الهجرة التي من شأنها تجنب انخفاض عدد السكان في سن العمل وضمان استقرار نسبة إعالة الشيخوخة حتى عام 2050، وتوصلت الدراسة إلى حقيقة بسيطة وهي أن المهاجرين أيضًا يتقدمون في السن مما يجعل من المستحيل الحفاظ على نسبة إعالة الشيخوخة مستقرة. كما أن تأثير الهجرة على الحفاظ على بنية العمر الأصغر سنا لذلك مؤقت؛ ففي أحسن الأحوال قد يعمل المهاجر لمدة ثلاثة أربعة عقود على الأكثر، فمن أجل التأثير الدائم، يجب أن يتزايد عدد المهاجرين الجدد باستمرار حتى يفوق عدد القادمين الجدد شيخوخة الوافدين السابقين. وتؤكد النتائج الأخرى أيضًا على قدرة الهجرة المحدودة على كبح شيخوخة السكان. وهي النتائج التي أكدها تقرير الهجرة الدولية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2016، حيث بلغ متوسط عمر سكان العالم في عام 2015 30 عامًا، في حين بلغ متوسط عمر الأشخاص الذين انتقلوا من بلد إلى آخر 39 عامًا، كما بلغ متوسط العمر لمجموع السكان في أوروبا ومتوسط عمر 76 مليون مهاجر يعيشون في القارة 42 و 43 عامًا على التوالي. ويؤكد أيضًا تحليل الهجرة على الاتجاهات السكانية الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر تأثيرًا ضئيلاً للهجرة على الهيكل العمري للسكان<sup>(42)</sup>.

كما أن النماذج الديموغرافية أثبتت بأن الهجرة الدائمة لفترة طويلة نسبيًا، في حالة الخصوبة دون مستوى الإحلال، ستؤدي إلى وضع يكون فيه المهاجرون وأحفادهم يشكلون غالبية السكان في الدول التي تشهد مستويات عالية من الهجرة. وهو ما أثبتته المكاتب الإحصائية لهولندا والدنمارك والنرويج والمملكة المتحدة وكذلك المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات): بالإضافة إلى ذلك، قام الباحثون بإجراء حسابات لعدد من البلدان الأوروبية حيث أشارت توقعات الباحثين إلى زيادة في عدد السكان من أصل أجنبي حتى نهاية فترة الإسقاط المحددة بعام 2050. وبناءً على هذه الحسابات فمن المتوقع أن تصل نسبة السكان من أصل أجنبي في كل النمسا وبلجيكا وأيرلندا وإسبانيا وألمانيا ما بين 45 و50٪ بحلول عام 2060<sup>(43)</sup>، وهذا ما يعتبره السكان الأصليين تهديدًا مباشرًا لهم على اعتبار التباعد العرقي بين السكان الأصليين وأولئك المهاجرين، بحيث كشف التطرف العاطفي حول الهجرة في أوروبا الصدام القاطع للقيم داخل المجتمع الأوروبي، والذي يضخمه منظور أمني في الغالب<sup>(44)</sup>. ففي حين أن تشجيع هجرة الشباب العاملين من البلدان الفقيرة إلى أوروبا سيكون أمرًا مبرحًا للغاية من الناحية الاقتصادية والديموغرافية، إلا أن المواقف الأيديولوجية والثقافية في كثير من الأحيان هي التي تسود<sup>(45)</sup>. ووفقًا لهذه المواقف باتت الهجرة من الناحية الديموغرافية تهديدًا أمنيًا أكثر مما هي حل للتحديات الديموغرافية التي تواجهها الدول الأوروبية.

## رابعاً

### البعد الأمني في السياسات الأوروبية للسيطرة على الهجرة

تعددت السياسات الأوروبية للسيطرة على الهجرة وتنوعت، فمنذ سنة 1985 إلى غاية 2018 تبنت الهيئات الأوروبية العديد من الإجراءات والتدابير، ولكن في هذا الجزء من الدراسة سنتناول فقط تلك الإجراءات ذات الطابع الأمني والتي يمكن وصفها بالاستثنائية والاستعجالية خاصة تلك المتعلقة بمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

#### 1- اتفاقية شنغن ومراقبة الحدود الخارجية

##### 1-1- اتفاقية شنغن:

تم اتخاذ الخطوة الأولى نحو سياسة خارجية مشتركة لإدارة الحدود في 14 جوان 1985 عندما وقعت خمسة من الدول العشر الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك على معاهدة دولية، المعروفة باتفاق شنغن، بالقرب من مدينة شنغن الحدودية اللوكسمبورغية. تعرف منطقة شنغن على أنها تلك المنطقة التي لا حدود لها والتي تم إنشاؤها بواسطة امتياز شنغن، تضم حالياً 26 دولة أوروبية<sup>(46)</sup>.

##### 1-2- الأنظمة التابعة لاتفاقية شنغن:

تتعلق هذه الأنظمة بإنشاء قواعد بيانات مركزية لغرض إدارة الهجرة والحدود، وتتمثل في:

#### 1-2-1- نظام معلومات شنغن (SIS) Schengen Information System

هو نظام معلومات واسع النطاق ذو كفاءة عالية يدعم التعاون في مراقبة الحدود الخارجية وتطبيق القانون في دول شنغن، يسمح هذا النظام للسلطات المختصة في دول الاتحاد الأوروبي، مثل الشرطة وحرس الحدود، بالتدخل والتنبيه على فئات معينة كالأشخاص المطلوبين أو المفقودين، أو الممتلكات المفقودة أو المسروقة. لا يحتوي هذا النظام على معلومات حول شخص أو كائن معين فحسب، بل يُقدم أيضاً إرشادات واضحة حول ما يجب فعله عند العثور على الشخص أو الكائن المطلوب، كما تعمل المكاتب الوطنية المتخصصة في التنبيه كمراكز متكاملة للحصول على مزيد من تبادل المعلومات وتنسيق أنشطة الإنذار في نظام معلومات شنغن.

الهدف الرئيسي من هذا النظام هو المساعدة في الحفاظ على الأمن الداخلي في دول شنغن في غياب عمليات التفتيش الداخلية على الحدود<sup>(47)</sup>، ومن أجل تعزيز الأمن وتسهيل التنقل الحر داخل منطقة شنغن، فإنه تم اعتماد نظام معلومات شنغن الجيل الثاني، والمسعى SIS-II، في 20 ديسمبر 2006 من قبل اللائحة التنفيذية للبرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، ودخل حيز النفاذ في 9 أبريل 2013، وسيحل تدريجياً محل نظام شنغن للمعلومات من الجيل الأول لتحسين وظائف نظام المعلومات وتوحيدها<sup>(48)</sup>.

### 1-2-2- نظام معلومات التأشيرات (VIS) Visa Information System

اعتمد البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي في عام 2008 نظام معلومات التأشيرات VIS<sup>(49)</sup> حيث يُتيح هذا النظام لدول فضاء شنغن تبادل بيانات التأشيرات، وهو يتألف من نظام حاسوبي مركزي وبنية اتصال أساسية تربط هذا النظام المركزي بالنظم الوطنية، كما يربط هذا النظام القنصليات في دول خارج الاتحاد الأوروبي وكافة نقاط العبور على الحدود الخارجية لدول شنغن. يقوم هذا النظام بمعالجة البيانات والقرارات بشأن طلبات الحصول على تأشيرات الإقامة القصيرة لزيارة أو عبور منطقة شنغن، كما يمكن للنظام إجراء مطابقة بيومترية في المقام الأول من بصمات الأصابع لأغراض تحديد الهوية والتحقق.

يهدف هذا النظام إلى تسهيل عمليات التفتيش وإصدار التأشيرات لأن استخدام البيانات البيومترية للتأكد من هوية حامل التأشيرة يسمح بضوابط أسرع وأكثر دقة وأكثر أماناً، كما يسهل النظام عملية الحصول على التأشيرة خاصة للمسافرين الدائمين، بالإضافة إلى تعزيز الأمن بحيث يساعد نظام المعلومات الإدارية على منع الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الخطيرة والكشف عنها والتحقق فيها<sup>(50)</sup>.

### 1-2-3- النظام الأوروبي لمراقبة الحدود: European Border Surveillance system (EUROSUR)

هو نظام متعدد الأغراض للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفرونتكس، يهدف إلى زيادة القدرة على الاستجابة للمخاطر الأمنية على الحدود الخارجية، أنشأ في 22 أكتوبر 2013، والهدف منه هو منع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والمساعدة في حماية أرواح المهاجرين، وهو يشمل جميع البلدان في منطقة شنغن.

بموجب قانون EUROSUR، لدى كل دولة عضو مركز تنسيق وطني (NCC) يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية ومع المراكز الأخرى و Frontex<sup>(51)</sup>.

### 1-2-4- إنشاء نظام دخول/ خروج (EES)

هو نظام لتسجيل بيانات الدخول والخروج ورفض بيانات الدخول لمواطني البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يعبرون الحدود الخارجية لدول شنغن، تم استحداثه بموجب اللائحة رقم 2017/2226 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين بتاريخ 2017/12/09.

ومن بين أهدافه الأساسية ما يلي:

- تحديث إدارة الحدود الخارجية من خلال تحسين جودة وفعالية الرقابة الخارجية على الحدود في منطقة شنغن.
- مساعدة الدول الأعضاء على التعامل مع العدد المتزايد من المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي دون الحاجة إلى زيادة عدد حرس الحدود.
- المساعدة في تحديد هوية مواطني الدول غير الأعضاء في الاتحاد الذين لم يستوفوا شروط الدخول.

- الحد من الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد ومعالجة ظاهرة تجاوز مدة الخدمة بشكل منهجي.

- السماح بفحص رفض الدخول في EES إلكترونياً.

- تسهيل إدارة تدفقات الهجرة.

- المساهمة في مكافحة الإرهاب والجريمة الخطيرة.

- ضمان مستوى عالٍ من الأمن الداخلي.

- مكافحة الاحتيال في الهوية وسوء استخدام وثائق السفر.

- المساهمة في منع الجرائم الإرهابية أو الكشف عنها والتحقيق فيها وغيرها من الجرائم الخطيرة<sup>(52)</sup>.

### 1-2-5- إنشاء النظام الأوروبي للمعلومات والترخيص للسفر "ETIAS"

يتعلق هذا النظام برعايا الدول غير العضوة في فضاء شنغن الذين يُعفون من شرط الحصول على تأشيرة عند عبور الحدود الخارجية، خُصص هذا النظام للتحقيق في ما إذا كان الشخص الموجود في أراضي الدول الأعضاء في فضاء شنغن لا يُشكل مخاطر أمنية أو يقوم بهجرة غير قانونية، أو يشكل مخاطر أخرى، وبموجب هذا التحقيق يتم إصدار إذن السفر أو رفضه. أما عن الأهداف الرئيسية لهذا النظام فتتمثل في:

- المساهمة في تحقيق مستوى عالٍ من الأمن من خلال إجراءات التقييم الشامل للمخاطر.

- تحسين فعالية عمليات التفتيش على الحدود.

- المساهمة في منع الهجرة غير الشرعية.

- يساهم في حماية الصحة العامة من خلال تمكينه من تقييم ما إذا كان مقدمو الطلبات يمثلون

خطراً وبائياً.

- المساهمة في منع الجرائم الإرهابية أو غيرها من الجرائم الخطيرة والتحقيق فيها.

للإشارة، تم اعتماد هذا النظام بموجب اللائحة رقم 2018/1240 الصادرة عن البرلمان والمجلس

الأوروبيين بتاريخ 12 سبتمبر 2018<sup>(53)</sup>.

### 2- استحداث الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول

#### الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "Frontex"

تم تأسيس وكالة FRONTEX في عام 2004 من طرف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بهدف رئيسي وهو تيسير تطبيق تدابير المجموعة الأوروبية الحالية والمستقبلية المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية، من خلال ضمان تنسيق الدول الأعضاء للإجراءات المتخذة في تنفيذ تلك التدابير. بدأت الوكالة عملها في أكتوبر 2005. ووفقاً لللائحة التنظيمية التأسيسية، لدى وكالة FRONTEX ستة مهام رئيسية:<sup>(54)</sup>

- تنسيق التعاون العملي بين الدول الأعضاء بشأن إدارة الحدود الخارجية.

- مساعدة الدول الأعضاء في تدريب حرس الحدود الوطني بما في ذلك وضع معايير تدريب مشتركة.

- تحليل المخاطر، بما في ذلك تقييم قدرة الدول الأعضاء على مواجهة التهديدات والضغط على الحدود الخارجية.

- المشاركة في تطوير البحوث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها.

- مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تتطلب زيادة المساعدة التقنية والعملية على الحدود الخارجية.

- تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم، بما في ذلك-عند الطلب- تنسيق أو تنظيم عمليات عودة مشتركة للمهاجرين<sup>(54)</sup>.

ووفقاً لقرار البرلمان والمجلس الأوروبيين رقم 2016/1624 المؤرخ في 14 سبتمبر 2016 أصبح الاسم الجديد "لفرونتكس" هو الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل "EBCG" التي أُسندت لها حسب المادة الأولى من هذا القرار مهمة إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بفعالية، من خلال التصدي لتحديات الهجرة والتهديدات المحتملة في المستقبل لهذه الحدود، وبالتالي المساهمة في مكافحة الجريمة الخطيرة العابرة للحدود، وضمان مستوى عالٍ من الأمن الداخلي داخل الاتحاد الأوروبي، مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية، والحفاظ على حرية حركة الأشخاص، وللإشارة، دخلت هذه الوكالة رسمياً حيز الخدمة في 6 أكتوبر 2016، كما أنها احتفظت باسم Frontex وشخصيتها القانونية<sup>(55)</sup>.

بالإضافة إلى كل هذه الإجراءات الأمنية المشددة للسيطرة على الهجرة، لجأت ثلاث دول أوروبية إلى إقامة حواجز على حدودها الخارجية لمنع المهاجرين واللاجئين من الوصول إلى أراضيها، فمثلاً إسبانيا اكتملت أعمال بناء الجدار فيها عام 2005 وتم تمديدها في عام 2009، بينما اليونان اكتملت البناء في عام 2012 وبلغاريا رداً على اليونان، أنجزت الجدار في عام 2014. وخلافاً للمادة 14 (2) من قانون حدود شنغن، التي تنص على أنه "لا يمكن رفض الدخول إلا بقرار منطقي يحدد أسباب الرفض"، فقد انخرط المزيد والمزيد من الدول الأعضاء في بناء الأسوار على الحدود لمنع المهاجرين وطالبي اللجوء من دخول أراضيهم الوطنية دون تمييز<sup>(56)</sup>. فكل هذه الإجراءات لا يمكن وصفها إلا بالإجراءات الاستثنائية التي لا يُعمل بها إلا في حالات الطوارئ.

## خامساً

### تقييم السياسات الأمنية الأوروبية في مجال مواجهة ظاهرة الهجرة

لمعرفة ما مدى فعالية أي سياسة من السياسات لابد من الرجوع إلى نتائجها المحققة، ففي ما يخص موضوع دراستنا، وبالرجوع إلى الإحصائيات الرسمية سواءً تلك الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، أو عن أوروبستات (eurostat)، نجد بأن السياسات الأوروبية في مجال مواجهة الهجرة فشلت إلى حد بعيد في السيطرة عن هذه الظاهرة العالمية.

فحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2018 لازال ما يقرب من ثلث المهاجرين الدوليين في العالم أي 78 مليون مهاجر يعيشون في أوروبا في عام 2017، بزيادة قدرها 3 ملايين مهاجر منذ عام 2015 عندما كان 75 مليون مهاجر دولي يعيشون في المنطقة، وللإشارة فإن هذا الرقم لم يتغير تقريباً منذ عام 2015، فقد كان أقل بكثير في عام 1990 حيث بلغ 27 مليون مهاجر فقط. بين عامي 2015 و2017، ظل عدد المهاجرين من غير الأوروبيين في أوروبا على حاله، حيث يحوم حول 35 مليون مهاجر<sup>(57)</sup>، وحسب إحصائيات أروستات فإن سنة 2017 شهدت لوحدها دخول 2.4 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي<sup>(58)</sup> بينما كان عدد المهاجرين الذين دخلوا الاتحاد سنة 2016 مليوني مهاجر<sup>(59)</sup>.

وفي قراءة بسيطة في هذه الأرقام نجد بأن عدد المهاجرين الذين يقصدون أوروبا في تزايد مستمر منذ سنة 1990 ولم يشهد أي تراجع يذكر في ظل تنوع وكثرة السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على عدم فعالية هذه السياسات في السيطرة على هذه الظاهرة من خلال فشلها في تحقيق أهدافها المعلنة، بالإضافة إلى تسببها في نتائج غير مقصودة كفقدان الكثير من أرواح المهاجرين خاصة في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يستوجب إعادة النظر في هذه السياسات وتبني أخرى أكثر فعالية تتماشى وطبيعة هذه الظاهرة الاجتماعية والإنسانية.

فالسياسات المقيدة للهجرة لن توقف تدفقات الهجرة غير النظامية داخل الاتحاد الأوروبي ولن تحسن الأمن الداخلي في أوروبا<sup>(60)</sup>، فالاتجاهات الحالية تظهر بأن أوروبا ستظل بلا شك جذابة للمهاجرين وطالبي اللجوء وستستمر إدارة تدفقات الهجرة في صدارة جدول أعمال الاتحاد الأوروبي، هذا بسبب مجموعة من العوامل، مثل تزايد النزاعات الدولية والداخلية، وتغير المناخ، والفوارق الاقتصادية المستمرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى، لذلك يجب على الاتحاد الأوروبي أن يجمع بين مجموعة من أدوات سياسة الهجرة الداخلية والخارجية.

إن ما تسميه المفوضية الأوروبية سياسة هجرة فعّالة وعادلة وقوية للاتحاد الأوروبي، ومكيفة مع التحديات المستقبلية، من شأنها أن تمنح حق اللجوء لأولئك الذين لهم الحق في الحماية الدولية ويعيدون أولئك الذين لا يتمتعون بذلك؛ منع الخسائر في الأرواح خاصة في البحر الأبيض المتوسط؛ تفكيك شبكات الاتجار بالبشر والمهربين؛ تعزيز الحدود الخارجية وضمان بديل حقيقي للرحلات المحفوفة بالمخاطر، مثل فتح قنوات الهجرة القانونية باعتبارها أفضل وسيلة لمحاربة شبكات الاتجار بالبشر والمهربين<sup>(61)</sup>.

فأوروبا اليوم بحاجة إلى سياسات الهجرة التي تأخذ في الاعتبار هذه الاتجاهات طويلة الأجل وتستند إلى المعلومات الواقعية والاعتبارات الاقتصادية التي تتجاوز النهج الإيديولوجي "والطارئ" الذي اتخذته حتى الآن<sup>(62)</sup>.

وفي آخر هذا الجزء من الدراسة، يمكننا القول بأن أمنته الهجرة عن طريق اتخاذ تدابير أمنية وتبني سياسات تقييدية لن يكون الحل للسيطرة على الهجرة نحو أوروبا أو حتى إدارتها، بل الحل يكمن في التعامل مع الظاهرة من منظور اجتماعي إنساني وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يضمن حق

التنقل واللجوء للأشخاص، بالإضافة إلى مساعدة الدول المتخلفة على تحقيق التنمية، بحيث إن من أهم دوافع الهجرة التخلف والفقير.

### الخاتمة:

بعد تحليل طبيعة العلاقة بين الهجرة والأمن في سياسات الاتحاد الأوروبي اعتماداً على الأطروحات النظرية لمدرسة كوبنهاغن خاصة نظرية الأمنة، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:

#### - النتيجة الأولى:

مدرسة كوبنهاغن هي التي وضعت الأسس الأولى لأمنته الهجرة في أوروبا وذلك من خلال إسهامات "باري بوزان" وأولي ويفر" المتعلقة بتوسيع مفهوم الأمن، وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي ونظرية الأمنة.

#### - النتيجة الثانية:

تتمثل أساساً في نجاح النخب الأوروبية في أمنته الهجرة واعتبارها كخطر أو تهديد للأمن الداخلي، الرفاه الاقتصادي والأمن المجتمعي الأوروبي، وهو ما سمح لها بتطوير أدوات وسياسات خاصة بالهجرة تمثلت أساساً في وضع أنظمة وهيئات وظيفتها حماية الحدود الخارجية وتقويتها، فنظرية الأمنة هي التي أضفت الشرعية على هذه الممارسات التي عادة ما تكون مخصصة لحالات الطوارئ أو التهديدات التي تمس الأمن القومي مباشرة.

#### - النتيجة الثالثة:

علاقة الهجرة بالأمن لا تقبل الشك خاصة ما تعلق بالأمن الداخلي والأمن المجتمعي فزيادة تدفقات الهجرة وبأعداد كبيرة أضحت تشكل تهديداً لا محال، إلا أنّ أمنته الهجرة ليست حلاً لتحقيق الأمن الأوروبي فهي قد تؤدي إلى مشاكل أخرى كالمساس بالتجانس الاجتماعي الذي هو أساس استمرار المجتمعات، فأوروبا اليوم تشهد ارتفاعاً كبيراً في ظاهرة كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا وهذا ما سيؤثر سلباً على الأمن الأوروبي.

وفي الأخير، نجد أن الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن يتحقق بنزع الأمنة، وهذا ما يفرض على دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته نزع الأمنة على الهجرة وذلك بتبني سياسات تعاونية فيما بينها أولاً وفيما بينها وبين الدول الأخرى ثانياً، وهذا من أجل تبني مقاربة شاملة تكون أكثر فعالية من تلك السياسات الأمنية أحادية الجانب المنتهجة حالياً وذلك بهدف إدارة الهجرة لا السيطرة عليها.

## الهوامش:

- (1) Laura Herta, Security As Speech Act: Discourse Construction On The SYRIAN Refugee Crisis, International Conference RCIC17, Bari, 5-6 June 2017, p.285.
- (2) Hawre Hasan Hama, State Security, Societal Security and Human Security, Jadavpur Journal of International Relations, Vol 21, N°1, p.04.
- (3) Vladimir Šulovic, Meaning of Security and Theory of Securitization, Belgrade Center for Security Policy, 05 October 2010, p.01.
- (4) Hawre Hasan Hama, op cit, p.04.
- (5) Enela Topulli, Securitization of Migration and Human Rights in Europe, European Journal of Multidisciplinary Studies, Volume 1, Issue 5, May-August 2016, p.88.
- (6) Ayse Ceyhan, Analyse la sécurité : Dillon, Waever, Williams et les autres, Cultures & Conflits (En ligne), 31-32, printemps-été 1998, p.07.
- (7) Natalie Schmidhäussler and Arne Niemann, The Logic of EU Policy-Making on (Irregular) Migration: Securitisation or Risk?, Mainz Papers on International and European Politics (MPIEP), Paper No.6, University of Mainz, 2014, p.03.
- (8) Enela Topulli, op cit, p.88.
- (9) Vladimir Šulovic, op cit, p.02.
- (10) Felicia Matz Wennerhed, The Securitization of Migrants A critical discourse analysis of migration in EU policy, Lund University, Department of Political Science, 2016, p.15.
- (11) Ibid, p.15-16.
- (12) Eleni Damianou, The case of securitized immigration in the EU, Institute of International Relations Division of Euro-Atlantic Studies, EU-NATO Working Group, 1st Collective Volume, 2013, p.46.
- (13) Christina Boswell, Migration Control in Europe after 9/11: Explaining the Absence of Securitization, Migration Research Group, Hamburg Institute of International Economics, Preliminary Draft, February 27, 2006, p.03.
- (14) Eleni Damianou, op cit, p.46.
- (15) Gemma Pinyol-Jiménez, The Migration- Security Nexus In Short: Instruments and Actions In The European Union, Amsterdam Law Forum, University Amsterdam vol 04, n°01, p.
- (16) The third pillar of the European Union: justice and home affairs, <https://www.cvce.eu/en/recherche/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/9370a173-d882-4484-974a-f4002c3bd17a>
- (17) Dace Schlenz, Did 9/11 matter? Securitization of asylum and immigration in the European Union in the period from 1992 to 2008, Refugee Studies Centre, Working Paper R Series n°. 56, January 2010, p.10.
- (18) Ibid, p.10.
- (19) Alessandra Buonfino, Securitising migration, Open Democracy, 12 February 2004, [https://www.opendemocracy.net/people-migrationeurope/article\\_1734.jsp](https://www.opendemocracy.net/people-migrationeurope/article_1734.jsp).
- (20) Natalia Umansky, What is the effect of terrorist attacks on the securitization of migration? Case studies from the UK and Spain, Master's in International Security, Academic year 2015-2016, p.01
- (21) Gemma Pinyol-Jiménez, op cit, p.36-37.
- (22) Julien Jeandesboz, Crisis, enforcement and control at the EU borders, Université Libre de Bruxelles, July 2014, <https://www.researchgate.net/publication/275208767>.
- (23) Sergio Carrera, Leonhard den Hertog and Joanna Parkin, EU Migration Policy in the wake of the Arab Spring What prospects for EU-Southern Mediterranean Relations? , Mediterranean Prospect "MEDPRO" Technical Report No. 15/August 2012, p.4-7.
- (24) Huseyin Cinoglu, Nurullah Altun, Terrorism , International Migration and Border Control, European Scientific Journal, vol.9, No.20, July 2013, p.103.

- (25) Felicia Matz Wennerhed, op cit, p.20.
- (26) Joanna Parkin, The Criminalisation of Migration in Europe A State-of-the-Art of the Academic Literature and Research, CEPS Paper in Liberty and Security in Europe, N° 61, October 2013, p.03.
- (27) Gemma Pinyol-Jiménez, op cit, Pp.39-41.
- (28) Ralf Drachenberg, The role of the European Council in internal security policy, EPRS | European Parliamentary Research Service, PE 627.118 – October 2018, p.03.
- (29) Anna Kicingier, International Migration As A Non-Traditional Security Threat And The EU Responses To This Phenomenon, Central European Forum For Migration Research "CEFMR", Working Paper2/2004, Pp2-3.
- (30) Ralf Drachenberg, p.09.
- (31) Julia Tallmeister, Is Immigration a Threat to Security?, E-International Relations Students, AUG 24, 2013, <https://www.e-ir.info/2013/08/24/is-immigration-a-threat-to-security/>.
- (32) الشوفينية "Chauvinism" هي الاعتقاد المغالي في الوطنية، وتعبّر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في التحزّب لمجموعة ينتهي إليها الشخص والتفاني في التحيز لها، وخاصّة عندما يقترن الاعتقاد أو التحزّب بالخطّ من شأن جماعات نظيرة والتعامل عليها، وتفيد أيضاً معنى التعصّب الأعلى.
- (33) Jef Huysmans, The European Union and the Securitization of Migration, Journal of Common Market Studies, Vol 38, N° 5, December 2000, p.767.
- (34) Julia Tallmeister, op cit.
- (35) Ibid.
- (36) Myron Weiner, Security, Stability, and International Migration, International Security, Vol 17, N° 3 (Winter, 1992-1993), p.105.
- (37) Jef Huysmans, op cit, p.758.
- (38) Allan Puur, Luule Sakkeus, international migration and the demograohic challenges of Europe, Estonian Human Development report 2016/2017, Found on the following link: <https://inimareng.ee/en/migration-and-demographic-changes-in-estonia-and-europe/international-migration-and-the-demographic-challenges-of-europe/>
- (39) Giovanni PeriI, Immigration and Europe's Demographic Problems: Analysis and Policy Considerations, CESifo DICE Report 4/2011, p06, Found on the following link: <https://www.ifo.de/DocDL/dicereport411-forum1.pdf>
- (40) European Security Journal , Migration and demographics in Europe, Found on the following link: <https://www.esjnews.com/migration-demographics-europe>, Posted on: 16.10.2017, at 11:09.
- (41) Giovanni PeriI, op cit, p06.
- (42) Allan Puur, Luule Sakkeus, op cit.
- (43) Ibid.
- (44) European Security Journal, Op cit.
- (45) Giovanni PeriI, op cit, p07.
- (46) European Parliament, Migration and Asylum: a challenge for Europe, Fact Sheets On The European Union, Paper 600.414, 18/06/2018, p.16.
- (47) European Commission, Migration and Home Affairs, Schengen Information System, [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen-information-system\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/schengen-information-system_en)
- (48) Melissa Cuozzo, La migration vers l'Europe : un enjeu sécuritaire Causes et conséquences des politiques migratoires européennes sur les migrants, Mémoire présenté pour l'obtention du Master en études européennes, L'Université de GENÈVE, Février 2015, p.25.
- (49) Ibid, p.25.

<sup>(50)</sup> European Commission, Migration and Home Affairs, Visa Information System, [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-information-system\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/visa-information-system_en).

<sup>(51)</sup> European Commission, Migration and Home Affairs, EUROSUR, [https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/border-crossing/eurosur\\_en](https://ec.europa.eu/home-affairs/what-we-do/policies/borders-and-visas/border-crossing/eurosur_en)

<sup>(52)</sup> Union European, Règlement (UE) 2017/2226 du Parlement Européen et du Conseil, du 30 novembre 2017, Journal officiel de l'Union européenne, L 327/20, délivré le 9.12.2017, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:32017R2226&from=EN>.

<sup>(53)</sup> Union European, Règlement (UE) 2018/1240 du Parlement Européen et du Conseil, du 12 Septembre 2018, Journal officiel de l'Union européenne, L236, délivré le 19 septembre 2018, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L:2018:236:FULL&from=EN>

<sup>(54)</sup> Sarah Léonard, EU border security and migration into the European Union: FRONTEX and securitisation through practices, European Security, Vol. 19, N° 2, June 2010, p.238-239.

<sup>(55)</sup> Qu'est-ce que l'Agence européenne de garde-côtes et garde-frontières (Frontex), Publié le 23.03.2018, <https://www.touteurope.eu/actualite/qu-est-ce-que-l-agence-europeenne-de-garde-cotes-et-garde-frontieres-frontex.html>

<sup>(56)</sup> European Parliament, Migration and Asylum: a challenge for Europe, op cit, p.16.

<sup>(57)</sup> UN Migration, IOM, World Migration Report Update, "Migration and Migrants: Europe", 2018, P01.

<sup>(58)</sup> Eurostat Statistics Explained, Migration and migrant population statistics,(2017), Found on the following link:[https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Migration\\_and\\_migrant\\_population\\_statistics](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics), Posted on: March 2019.

<sup>(59)</sup> Eurostat Statistics Explained, Statistiques sur la migration et la population migrante, (2016), Found on the following link:[https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Migration\\_and\\_migrant\\_population\\_statistics/fr](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Migration_and_migrant_population_statistics/fr), Posted on: March 2018.

<sup>(60)</sup> Giovanni PeriI, op cit, p07.

<sup>(61)</sup> Joanna Apap and Anja Radjenovic with Alina Dobрева, EU policies – Delivering for citizens, The migration issue, European Parliamentary Research Service, March 2019, p10

<sup>(62)</sup> Giovanni PeriI, op cit, p08.